



الموضوع : البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء ومدى توافقها مع البرنامج
الحكومي وخطط الوزارات

إعداد: دائرة البرنامج الحكومي

2010/02/28



ملخص تنفيذي

تعتبر دائرة البرنامج الحكومي الجسم المساند الذي يعمل على توصيل البرنامج الحكومي الذي ينسجم مع تعهدات الحكومة إلى الوزارات والجهات المعنية من أجل تحديد خطتها التي سيتم تنفيذها وفقاً لهذا البرنامج، كذلك متابعة تنفيذ هذا البرنامج مع كافة الجهات المعنية، والخروج بتقارير ربعية وسنوية وطارئة استناداً إلى المادة 72 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل. وانطلاقاً من صميم عمل الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي والتي تتطلع إلى النهوض والارتقاء بمستوى الأداء الحكومي، ارتأت دائرة البرنامج الحكومي استناداً إلى مهامها ضرورة الخروج بتقرير تقييمي حول أداء الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ووزاراتها ومؤسساتها الرسمية، من أجل استخلاص التجربة وتطوير الكفاءة والفعالية ومتابعة أوجه القصور والخلل أينما وجد.

تلخصت طبيعة هذا التقرير بإجراء فحص تحليلي وشامل لجميع محاضر جلسات مجلس الوزراء منذ بداية عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة من جلسة رقم (01) وحتى الجلسة رقم (36) والتي تغطي الفترة الممتدة من (19 أيار 2009 حتى 8 شباط 2010)، والذي ارتكز على دراسة جميع البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء ومقارنة مدى انسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات ووثيقة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة". وقد تمثلت آلية العمل المتبعة في هذا التقرير على النحو الآتي:

- ❖ الرجوع إلى جميع محاضر جلسات مجلس الوزراء، وتفريغ جميع البنود الدائمة التي يتم إدراجها على جدول الأعمال والمواضيع المدرجة تحتها.
- ❖ دراسة البنود والمواضيع المدرجة من خلال الرجوع إلى مداورات الجلسات في جميع المحاضر، والرجوع إلى المذكرات التفسيرية المقدمة من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة للاطلاع على الهدف والغاية من تقديم هذه البنود.
- ❖ مقارنة كل بند من هذه البنود مع البرنامج الحكومي والأهداف التي التزمت الحكومة بتحقيقها، كذلك مقارنة هذه البنود مع خطط الوزارات والمؤسسات التي تم تقديمها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء للعامين من (2009-2011) ومدى توافقها معها، كذلك شمل التقرير مقارنة البنود مع برامج وأهداف المؤسسات العاملة ضمن مختلف القطاعات المدرجة في وثيقة فلسطين.
- ❖ على ضوء مخرجات هذا التقرير تم تصنيف طبيعة البنود إلى بنود متفقة مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات والمؤسسات، وإلى بنود طارئة ويقصد بالبنود الطارئة هي البنود أو المواضيع التي أدرجتها الوزارات على جدول أعمال مجلس الوزراء لمناقشتها وأخذ القرار بشأنها كونها ناتجة عن أسباب



طارئة قد تكون سياسية أو أمنية أو مالية أو ناتجة عن حاجة الوزارات لها ولكنها غير مدرجة في خططهم.

❖ ارتكزت آلية العمل في دراسة جميع البنود على محور هام، والذي تمثل بتقسيم جلسات مجلس الوزراء إلى فترات ربعية، حيث مثلت الجلسة من رقم (1-15) فترة الربع الأول لعمل الحكومة، والجلسة من رقم (16-26) فترة الربع الثاني لعمل الحكومة، والجلسة من رقم (27-36) فترة الربع الثالث لعمل الحكومة. وذلك لرؤية خط التوافق والانسجام في كل ربع لعمل الحكومة مقارنة مع الربع الذي يليه.

وعلى ضوء هذه الآلية، يستعرض هذا التقرير مجموعة من الجداول والرسوم البيانية التي تلخص هذه النتائج والمخرجات على النحو التالي:

جدول رقم (01):

يستعرض الجدول التالي المواضيع الدائمة المدرجة بشكل دوري على جدول أعمال مجلس الوزراء، وعدد البنود المدرجة تحت كل موضوع، في حين تم تقسيم جلسات مجلس الوزراء إلى فترات ربعية كما نلاحظ أدناه.

رقم الجلسة	عدد بنود الأوضاع السياسية	عدد بنود الأوضاع الأمنية	عدد بنود الأوضاع المالية	عدد بنود مشاريع القوانين والأنظمة	عدد بنود الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة	عدد بنود اللجان
الربع الأول (1-15)	39	23	15	15	104	19
الربع الثاني (16-26)	35	11	7	30	52	25
الربع الثالث (27-36)	22	10	10	11	61	23
المجموع الكلي (1-36)	96	44	32	56	217	67

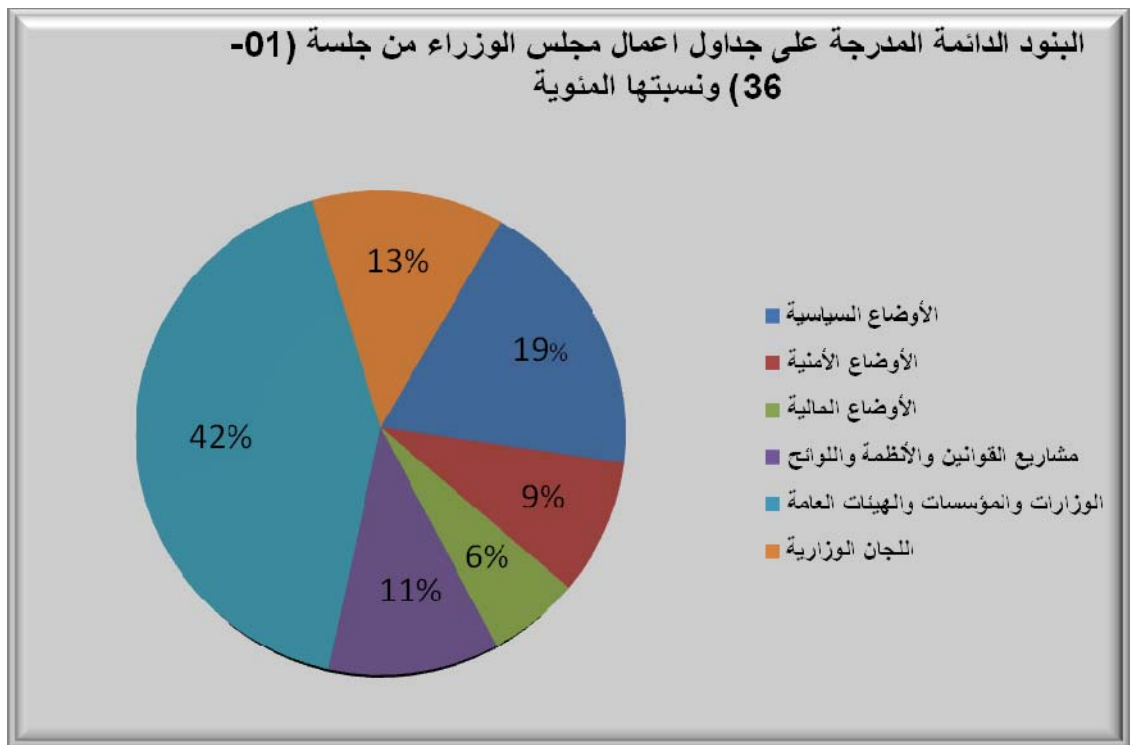
المجموع الكلي لكافة البنود المدرجة تحت جميع المواضيع من جلسة 1-36 = 512 بند

بالنظر الى الجدول أعلاه، وبعد الاطلاع على الخانة الرابعة التي تمثل المجموع الكلي للبنود المدرجة تحت كل موضوع، نلاحظ أن عدد البنود المدرجة تحتسمى بنود الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، مثلت أعلى عدد رقمي والذي شكل (217) بنوداً بما نسبته (42%)، يليه في ذلك بنود الأوضاع السياسية التي شكلت (96) بنوداً بما نسبته (19%). في حين كان أقلها عدداً هو بنود الأوضاع المالية التي شكلت (31) بند بنسبة (6%).



الرسم البياني رقم (01)

يمثل الرسم البياني التالي انعكاساً للجدول رقم (01) ويمثل ذلك النسبة المئوية التي حاز عليها كل موضوع دائم مدرج على جدول أعمال مجلس الوزراء من جلسة (1-36)، مع ضرورة الإشارة الى أنه تم تصنيف المواضيع المدرجة تحت البند الدائم " ما يستجد من أعمال" كل وفق طبيعته كموضوع وتوزيعه على البنود الدائمة التي تم اعتمادها والمشار إليها في الرسم البياني التالي:



ج

بالإشارة إلى الرسم البياني أعلاه، لا بد من الإشارة إلى أن كافة البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء بغض النظر عن المواضيع التابعة لها، شكلت 512 بنداً.

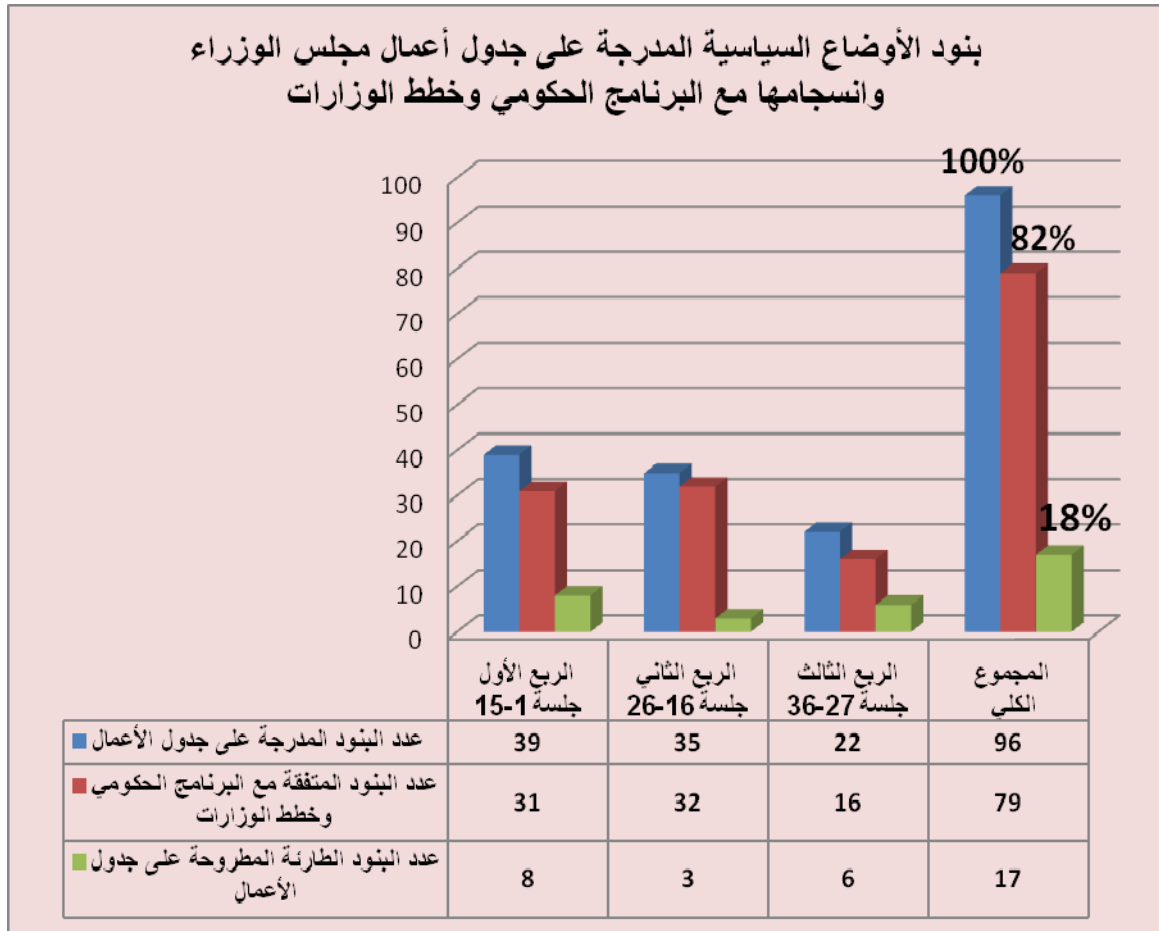
ولدى دراسة مدى توافق هذه البنود مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات ووثيقة فلسطين تبيّن أن عدد البنود المتفقة مع البرنامج والخطط هي (466) بنداً من أصل (512) بنداً بما نسبته (91%)، بينما كان عدد البنود المستجدة أو الطارئة على جدول الأعمال هي (46) بنداً بما نسبته (9%).

وفيما يخص البنود المتفقة والبنود المستجدة لكل موضوع من المواضيع الدائمة، تستعرض الرسوم الإحصائية اللاحقة الأعداد والنسب المئوية بشكل تفصيلي.



الرسم البياني رقم (02)

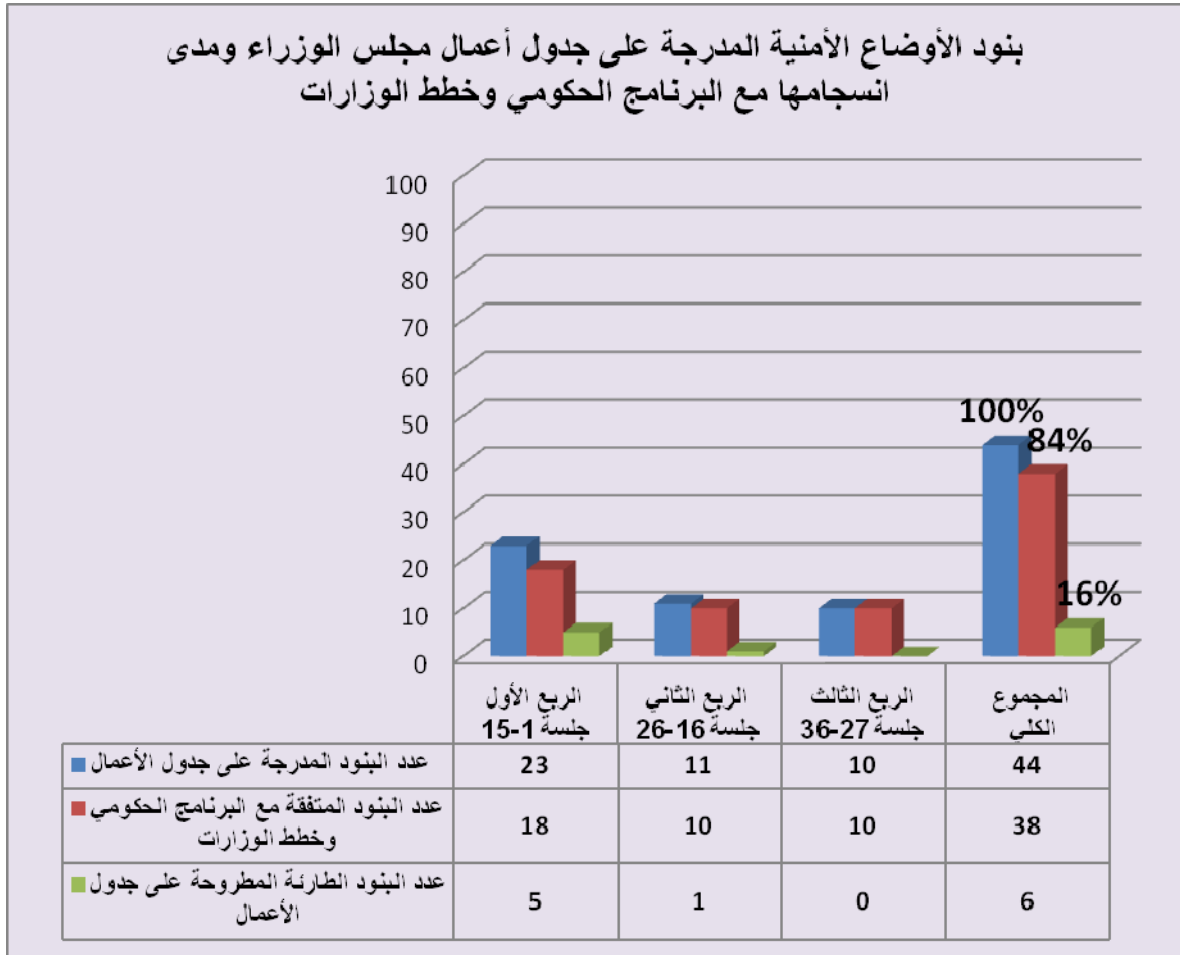
يستعرض الرسم البياني التالي الجزئية الخاصة بالبنود المدرجة تحت الأوضاع السياسية. إذ تشير هذه الإحصائية الى مدى توافق وانسجام البنود السياسية مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات. وهنا نلاحظ أن عدد البنود السياسية المتفقة مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات شكلت ما نسبته (82%)، في حين أن عدد البنود المستجدة المطروحة على جداول الأعمال شكلت ما نسبته (18%).





الرسم البياني رقم (03)

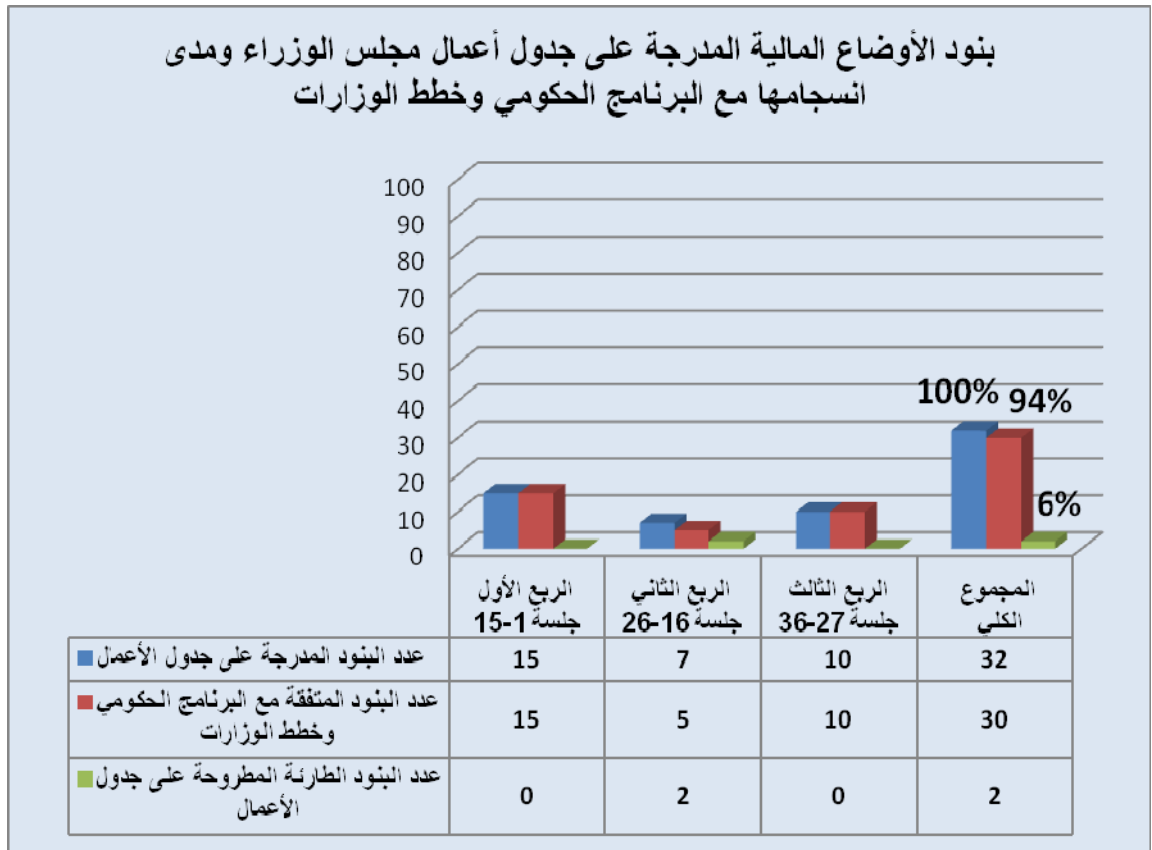
يبين الرسم البياني التالي الجزئية الخاصة بالبنود المدرجة تحت الأوضاع الأمنية ومدى توافقها وانسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات. شكلت البنود الأمنية المتفقة مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات ما نسبته (84%)، بينما البنود المستجدة المطروحة على جدول الأعمال ما نسبته (16%).





الرسم البياني رقم (04)

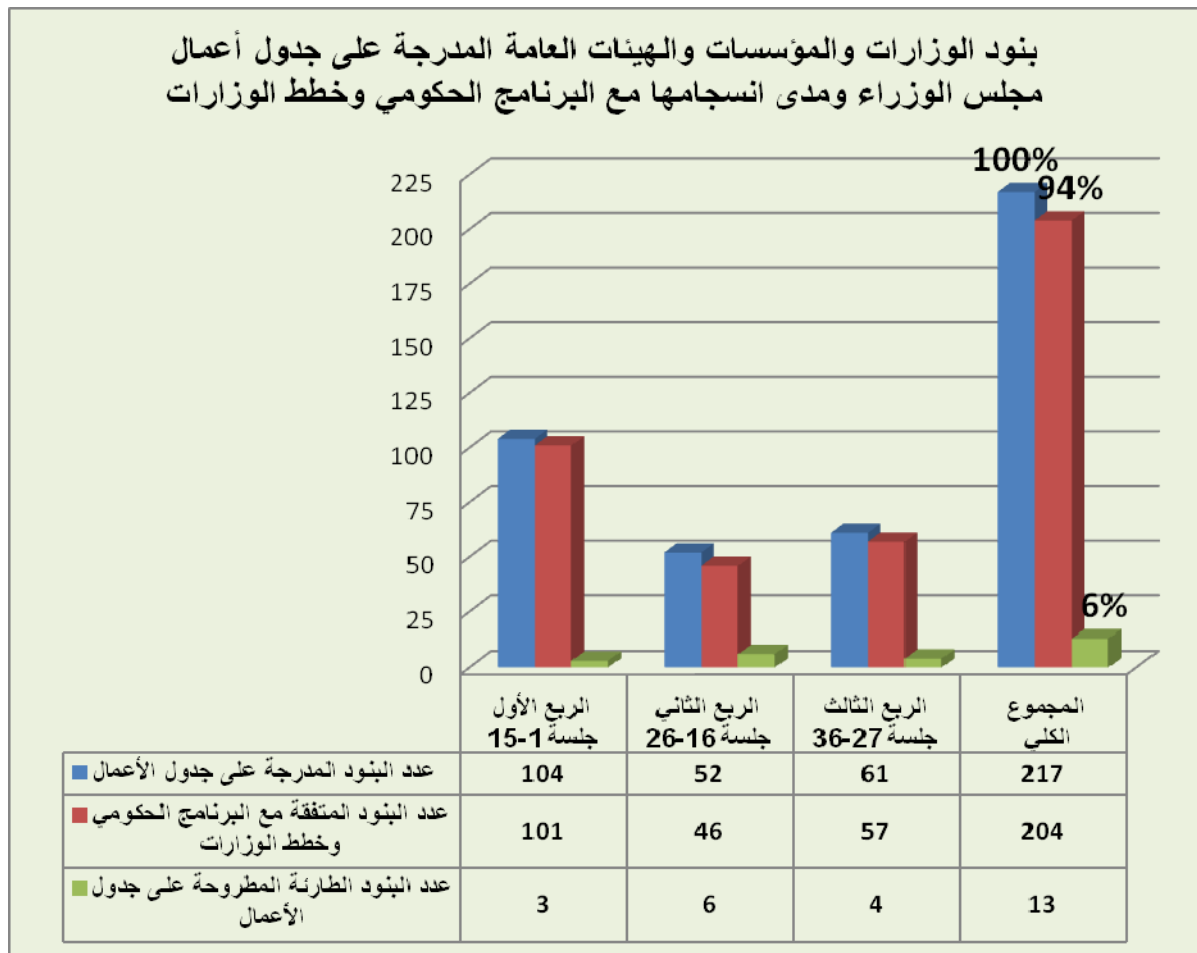
يوضح الرسم البياني التالي الجزئية الخاصة بالبنود المدرجة تحت الأوضاع المالية ومدى توافقها وانسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات. يتبين أدناه أنه لم يكن هناك أية بنود مستجدة في الربع الأول لعمل الحكومة بل كانت جميعها متوافقة، كذلك الأمر بالنسبة للربع الثالث، وقد شكلت البنود الأمنية المتوافقة ما نسبته (94%)، بينما البنود المستجدة المطروحة على جدول الأعمال ما نسبته (6%).





الرسم البياني رقم (05)

يوضح الرسم البياني التالي الجزئية الخاصة بالبنود المدرجة تحت الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة ومدى توافقها وانسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات. نلاحظ أن عدد البنود المطروحة على جدول أعمال مجلس الوزراء في الربع الأول بلغت (104) بنود بينما انحدرت في الربع الثاني إلى (52) بنوداً. في حين شكلت البنود المتفقة مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات ما نسبته (94%)، بينما البنود المستجدة المطروحة على جدول الأعمال ما نسبته (6%).

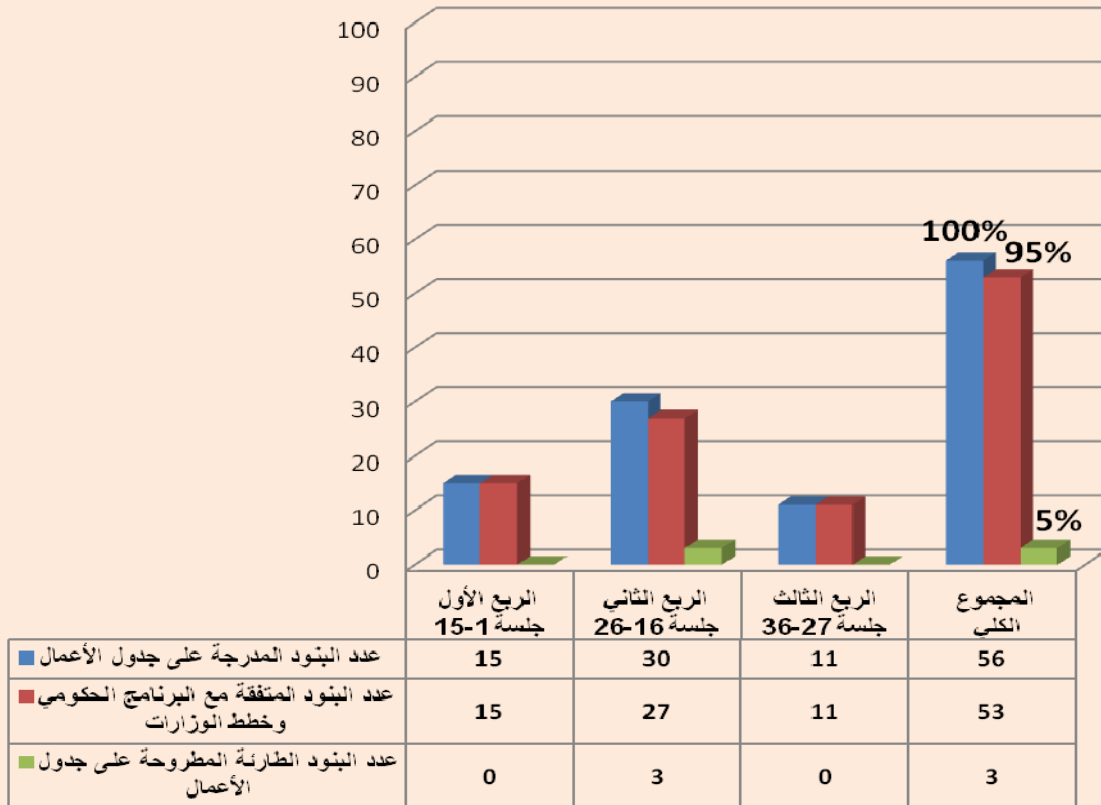




الرسم البياني رقم (06)

يوضح الرسم البياني أدناه الجزئية الخاصة بالبنود المدرجة تحت مشاريع القوانين والأنظمة ومدى توافقتها وانسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات. وهنا ننوه إلى أن هناك العديد من البنود المدرجة تحت مشاريع القوانين والأنظمة كانت متكررة بشكل ملحوظ في عدة جلسات متتالية، إلا أن هذه الدراسة قامت باعتماد عدد البنود ذات المواضيع المختلفة بعيداً عن التكرار. ونجد أن بنود المشاريع والقوانين المنقحة مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات شكلت ما نسبته (95%)، بينما شكلت البنود المستجدة المطروحة على جداول الأعمال ما نسبته (5%).

بنود مشاريع القوانين والأنظمة المدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء ومدى انسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات





الرسم البياني رقم (07):

يشير الرسم البياني التالي البنود المدرجة تحت اللجان ومدى توافقها وانسجامها مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات.

وهنا نشير أن عدد البنود المعتمدة في هذه الدراسة لم تتعلق فقط بتشكيل لجان وزارية دائمة أو خاصة، بل شملت أيضاً التوصيات المنبثقة عن أعمال اللجان، وفيها تم الرجوع إلى مضمون التوصيات ومقارنة مدى توافقها مع البرامج والخطط الحكومية.

نلاحظ أن بنود اللجان المنفقة مع البرنامج الحكومي وخطط الوزارات شكلت ما نسبته (93%)، بينما البنود المستجدة المطروحة على جداول الأعمال شكلت ما نسبته (7%).

